

وزارة التخطيط لجنة التنمية المستدامة



ليبيا-2030

الرسائل الرئيسية التقرير الإستعراضي الطوعي الأول حول أهداف التنمية الم

الرسائل الرئيسية

يهدف الإستعراض الطوعي الأول لليبيا بشأن أهداف التنمية المستدامة 2030 إلى إعطاء صورة حقيقية عن الجهود التنموية التي يتبذلها الدولة الليبية بغية بناء دولة عصرية ذات تنمية إقتصادية وإجتماعية وبيئية مستدامة ومتكاملة لبناء مستقبل أفضل لحياة الليبيين وذلك من خلال رصد مستوى الإنجاز الذي تحقق لمجموعة الأهداف التي تم إختيارها وفقاً لأولويات المرحلة في الدولة الليبية مثل قطاعات التعليم والصحة والطاقة وغيرها، وما تم وضعه من إستراتيجيات وخطط وطنية لإستدامة التنمية، كما يبين التقرير التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا.

إنتهجت ليبيا في تنفيذ برنامج التنمية المستدامة نهجاً يقوم على أساس تجربتها في العمل على أهداف التنمية للألفية، وحيث أن وزارة التخطيط هي المختصة بوضع سياسات وخطط التنمية الوطنية لذلك سبعت الوزارة لتهيئة إطار مؤسسي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي تضم في عضويتها عدد من الخبراء والمختصين من القطاعات والجهات ذات العلاقة، وقد أسند إليها مجموعة من المهام من أهمها موائمة وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة، ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المعادير الطوعية وإستعراضها.

وقد تم إعداد التقرير الوطني الطوعي لليبيا (2020) وفقاً لخطة تنفيذية وضعت لهذا الغرض تضمنت آلية للتنفيذ وفقاً لبرنامج زمني، حيث تم تكوين فريق عمل لكل هدف من الأهداف التي تم إختيارها وقد تم تشكيل فريق مصغر لتجميع التقارير من مختلف فرق العمل للأهداف المختلفة لصياغتها في التقرير النهائي.

جاء إعداد التقريس الوطني الطوعي لليبيا لأهداف التنمية المستدامة في إطار مشاركة مجتمعية واسعة بقيادة وزارة التخطيط وذلك من خلال المنتدى الليبي للتنمية المستدامة كمنصة للحوار والتفاعل وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود وإلى إدماج وتعزيز مشاركة كافة أصحاب المصلحة، حيث كان هذا المنتدى رافداً وداعماً أساسياً لعمل لجنة التنمية المستدامة من أجل تحقيق أجذدة 2030 وذلك من خلال الندوات وورش العمل واللقاءات التي عقدت بهذا الخصوص.

أعدت ليبيا من خلال وزارة التخطيط العديد من الإستراتيجيات والخطط الوطنية التي تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقد حرصت على موائمة إستراتيجياتها الوطنية في مختلف المجالات مع أهداف التنمية المستدامة، مثل الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (2030-2022)، وكذلك خطة النهوض بقطاع الموارد المائية في ليبيا (2020-2022)، وغيرها. كما تبنت وزارة التخطيط في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة خطة تنمية ثلاثية لكافة قطاعات الدولة للأعوام (2020-2021) تتضمن على وجه الخصوص إدماج أهداف التنمية المستدامة في مقترح الخطة الوطنية للتنمية المشار إليها.

إيماناً من دولة ليبيا بأن التنمية المستدامة شأن وطني يتطلب مساهمة جميع الفنات المعنية بأهداف التنمية المستدامة في تحقيقها فقد قامت بتشجيع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتبني مفهوم الإستدامة، وذلك من خلال رعاية وزارة التخطيط لإنطلاق الوكالة الليبية للتنمية كمؤسسة غير حكومية بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يضمن إستدامة نمو الإقتصاد الوطني.

كما تم تشجيع رواد الأعمال الشباب وكذلك المرأة على المشاركة في الأنشطة الإقتصادية بطريقة مستدامة من خلال التشجيع على ريادة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وفي هذا الإطار فقد تم عقد عدة ملتقيات وورش عمل بهذا الخصوص، وكذلك إنشاء منصة وطنية لريادة الأعمال لتعزيز مساهمة رواد الأعمال الشباب وسيدات الأعمال لتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي إطار تحقيق اللامركزية وتعزيز دور البلديات والسلطات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تم نقل العديد من إختصاصات الوزارات إلى المستوى المحلي للبلديات.

يبين التقرير أن هناك العديد من التحديات التي تواجه ليبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أهمها عدم الإستقرار السياسي وهشاشة الوضع الأمني، وكذلك الهجرة غير الشرعية، وأعداد النازحين والمهجرين تشكل تحدياً حقيقياً على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بالإضافة إلى طبيعة الإقتصاد الليبي من حيث أنه إقتصاد ريعي يعتمد على النفط والغاز وفي حال توقف إمدادات هذه الثروة تتوقف الموارد المالية اللازمة لبرامج التنمية وإعادة الإعمار، كما أن الضعف والإفتقار للبيانات والمعلومات والمؤشرات المطلوبة للقياس والتقييم نتيجة للظروف الراهنة توثر بشكل سلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام فإن ليبيا وهي تعرض التقرير الوطني الطوعي الأول على المنتدى السياسي رفيع المستوى فإنها تأمل أن تبرز من خلاله جهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تعي تماماً في الوقت نفسه أن الطريق مايزال طويلاً، وأن تحقيق الإلتزامات المطلوبة مرهون بالقدرة على مواجهة التحديات الموجودة، وهو ما يتطلب جهداً دولياً وإقليمياً مشتركاً لمواجهتها دعماً للجهود الوطنية، كما يجدر التأكيد على الإلتزام بأهداف التنمية المستدامة لتحقيق رفاه الليبيين وإستدامة الموارد للأجيال القادمة.